

الحوكمة المؤسسية

نظرة عامة على السياسات والضوابط

تلتزم الإثمار القابضة بمتطلبات مصرف البحرين المركزي المنصوص عليها في فصل «الضوابط الرقابية عالية المستوى» من مجلد التوجيهات الخاص بمصرف البحرين المركزي، بالإضافة إلى ميثاق الحوكمة المؤسسية الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للإثمار القابضة، وقانون الشركات التجارية البحريني، ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، بالإضافة إلى أفضل الممارسات الدولية والمتطلبات التنظيمية لبورصة البحرين وسوق دبي المالي وبورصة الكويت.

كذلك تتبع الإثمار القابضة السياسات الداخلية للمجموعة والمتعلقة بالحوكمة المؤسسية. وتمثل هذه السياسة دليلاً إرشادياً للتعامل مع مجموعات أصحاب المصلحة والأطراف ذات العلاقة.

ومن خلال إدراك الدور الأساسي القيادي نحو المساهمين، فإن سياسة المجموعة تقوم على معاملة المساهمين ذوي حصص الأغلبية والأقلية سواسية وبشكل يتفق مع القوانين المنظمة والقواعد الإرشادية والرقابية. والهدف الأول للإثمار هو ضمان تحقيق نمو مستدام مع أخذ المخاطر الحالية والمستقبلية بعين الاعتبار، مما يحقق أقصى قيمة للمساهمين على الأمد البعيد. وتلتزم المجموعة بمبادئ وأحكام الشريعة وذلك من خلال الموازنة بين مصالح مختلف الأطراف ذات العلاقة.

تلتزم الإثمار القابضة بسياسة عمل تتميز بالشفافية وتقوم على الأمانة والعدالة والنزاهة. وقد تم وضع العديد من السياسات المكتوبة مثل ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي ومكافحة غسيل الأموال وسياسة إطلاق التحذيرات من أجل ضمان الالتزام الصارم من قبل أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والموظفين من جميع المستويات. ويتم توزيع هذه السياسات كقواعد إرشادية عن طريق مختلف قنوات الاتصال الداخلي.

ويتجلى التزام مجلس الإدارة بأفضل الممارسات في مجال الحوكمة المؤسسية من خلال تبنيّه للعديد من المبادئ المتعلقة بهذا الأمر مثل النزاهة والشفافية والاستقلالية والمساءلة الإدارية وتحمل المسؤولية والإنصاف ومبادئ الشريعة الإسلامية والمسؤولية الاجتماعية.

وإلى جانب ذلك يتم تصميم سياسات الحوكمة المؤسسية الخاصة بالمجموعة على نحو من شأنه أن يضع أساساً صلباً للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة لإدارة المجموعة وتشجيع اتخاذ قرارات أخلاقية تتحلى بالمسؤولية وضمان النزاهة في إعداد التقارير المالية وإصدار تقارير الإفصاح في التوقيت المناسب وحفظ حقوق المساهمين، وتحديد وإدارة المخاطر، وتشجيع الأداء المتميز والمكافأة بإنصاف ومسؤولية والإقرار بالمصلحة المشروعة لأصحاب المصلحة.

مبدأ «الالتزام أو التفسير»:

إن اشتراطات مجلد التوجيهات الخاص بمصرف البحرين المركزي والواردة في فصل الضوابط الرقابية عالية المستوى تنص على وجوب التزام الشركة بالقواعد والإرشادات الخاصة بهذه الضوابط الرقابية عالية المستوى، أو تفسير أسباب عدم التزامها في التقرير السنوي. وفي إطار التزامها بأحكام مصرف البحرين المركزي، تودّ الإثمار القابضة توضيح الاستثناءات التالية:

رئيس مجلس الإدارة هو عضو غير تنفيذي ولكنه ليس عضواً مستقلاً، كما حدّد مصرف البحرين المركزي، وذلك لأنه رئيس مجلس المشرفين لدار المال الإسلامي ترست والتي تعتبر «مسيطرة» على الشركة.

تطورات الأطر والأحكام التنظيمية

تحرص الإثمار القابضة على تتبّع كافة التحديثات في اشتراطات مصرف البحرين المركزي، بما في ذلك الاشتراطات الخاصة بالضوابط الرقابية عالية المستوى، كما تسعى إلى تطبيق التحديثات اللازمة على عملياتها وإجراءاتها استجابةً لتلك التغييرات التنظيمية. ولم تطرأ أي تغييرات جوهرية في الضوابط الرقابية عالية المستوى التي طرحها مصرف البحرين المركزي في عام 2019.

مجلس الإدارة

يتكوّن مجلس إدارة الإثمار القابضة من عشرة أعضاء، خمسة منهم أعضاء مستقلون. تُحدد صفة الاستقلالية استناداً إلى تعريف مصرف البحرين المركزي لـ «عضو مجلس الإدارة المستقل»، والمنصوص عليه في قسم المسرد من مجلد التوجيهات الخاص بمصرف البحرين المركزي.

يلتزم مجلس الإدارة بالأدوار والمسؤوليات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية لعام 2001 (الصيغة المعدلة).

تتضمن الأدوار والمسؤوليات المنوطة بمجلس الإدارة، على سبيل المثال لا الحصر، الأداء الكلي للأعمال واستراتيجيات الشركة؛ والتوجيه بإعداد البيانات المالية التي تفسح بدقة عن المركز المالي للإثمار القابضة؛ ومراقبة أداء الإدارة؛ ومراقبة تضارب المصالح المحتمل ومنع المعاملات التعسفية من الأطراف ذات الصلة؛ وضمان المعاملة المنصفة للمساهمين، بما في ذلك الأقلية من المساهمين. وعلى وجه الخصوص، يتولى مجلس الإدارة، من بين مهام أخرى، مسؤولية ضمان صياغة أهداف الإثمار القابضة بوضوح، فضلاً عن وضع الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

ويكون أعضاء مجلس الإدارة ملزمين، منفردين ومجمعين، بأداء تلك المسؤوليات، بما في ذلك البنود التالية المتعلقة بالإثمار القابضة:

- الاضطلاع بالمسؤولية العامة عن الأداء؛
- وضع سياسات لتعزيز الأداء، بما في ذلك ضمان سعي الإدارة نحو بناء الأعمال من خلال الابتكار والمبادرة وتنمية رأس المال؛
- اختيار مسؤولي الإدارة وتعيينهم ومراقبتهم وتقييم أدائهم؛
- تعيين الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة، بالإضافة إلى وضع شروط توظيفهم؛
- مراجعة أداء الإدارة والتعويضات والمكافآت؛
- مراجعة هيكل الإدارة وخطة تعاقب الموظفين؛
- توجيه الإدارة وإرشادها؛
- مراقبة وإدارة تضارب المصالح الفعلي والمحتمل؛
- تحديد الخطوات اللازمة لحماية الوضع المالي للإثمار القابضة واستمراريتها؛
- ضمان صحة ونزاهة البيانات المالية، فضلاً عن التزامها بالقوانين المعمول بها؛
- ضمان الالتزام بأسمى معايير السلوك الأخلاقي والحوكمة المؤسسية؛
- ضمان وجود تدابير وسياسات فعالة لإدارة المخاطر والالتزام بالأحكام التنظيمية؛
- مراقبة مدى فاعلية نظام الحوكمة والالتزام والرقابة الداخلية؛
- ضمان تقديم الإفصاحات القانونية والتنظيمية الملائمة في الوقت المناسب؛
- ترتيب اجتماعات الجمعية العمومية السنوية وغير العادية للمساهمين؛
- ضمان المعاملة المنصفة للأقلية من المساهمين.

وقد تم تفويض بعض مسؤوليات مجلس الإدارة إلى لجانته.

إن مجلس الإدارة وضع سياسة «السلطات التقديرية للأعمال» والتي وضعت صلاحيات وتفويضات متفقاً عليها لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. وتتفق هذه السلطات والتفويضات مع أحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي. وبشكل عام، فإن كل القرارات الخاصة بالأعمال والمتعلقة بالاستثمارات الاستراتيجية والتمويلات التي تتجاوز حدوداً معينة، ويشمل ذلك العلاقات التجارية مع الأطراف الأخرى ذات الصلة، تتطلب موافقة مجلس الإدارة. إن جميع المعاملات التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة تمت الموافقة عليها من قبل المجلس وفقاً للوائح المعمول بها.

ويحدد النظام الأساسي وسياسة الحوكمة المؤسسية مهام وتكليفات ومسؤوليات وتعيينات أعضاء مجلس الإدارة وإنهاء المجلس وفقاً للقواعد التنظيمية والقوانين المعمول بها. ويعمل أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات. وفي نهاية كل فترة، يتم انتخاب مجلس الإدارة الجديد (أو تعيينه، حسب ما هو مناسب) أثناء الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للإثمار القابضة. وسيتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة المقبل خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي في عام 2022.

هيكل مجلس الإدارة وتكوينه

تدار الإثمار القابضة في أعلى مستوياتها بواسطة مجلس إدارة. ويخضع الحجم المقرر لمجلس الإدارة في كل الأحوال للنظام الأساسي للإثمار القابضة واللوائح والأحكام الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومصرف البحرين المركزي.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة

إن أعضاء مجلس الإدارة ملزمون منفردين ومجمعين بواجبات ائتمانية محددة تجاه الإثمار القابضة والمساهمين. ويدين أعضاء مجلس الإدارة بمسؤولية ائتمانية للإثمار القابضة بوصفها كياناً مؤسساً قائماً بذاته وليس مجرد أفراد مساهمين و/أو مجموعة من

المساهمين. وتسري هذه المسؤوليات على أعضاء مجلس الإدارة كافة، سواء أكانوا مُعينين أم مُنتخبين. وتشمل الواجبات الائتمانية الرئيسية التي تقع على عاتق أعضاء مجلس الإدارة تجاه الإثمار القابضة، واجب الامتثال وواجب بذل العناية وواجب الولاء.

واجب الامتثال

يجب على أعضاء مجلس الإدارة التصرف وفق لوائح وسياسات الإثمار القابضة من أجل دعم أهدافها. وعلاوة على ذلك، يجب على أعضاء مجلس الإدارة الامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة. ويمنع واجب الامتثال أعضاء مجلس الإدارة من التصرف خارج نطاق الصلاحيات والسياسات الداخلية المقررة للإثمار القابضة.

واجب بذل العناية

يقع على عاتق أعضاء مجلس الإدارة واجب أداء مسؤولياتهم بحسن نية، وبالقدر نفسه من العناية الواجبة والمهارة الذي يبذله أي شخص حريص في أية وظيفة أو تحت أية ظروف مماثلة. وعليه، لا بد أن يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بالتصرف بالطريقة التي يعتقدون أنها لمصلحة الإثمار القابضة.

واجب الولاء

للفداء بهذا الواجب، يُشترط على أعضاء مجلس الإدارة، منفردين ومجتمعين، التصرف بحسن نية وبأفضل طريقة لمصلحة الإثمار وعلى نحو يخلو من النفعية والجشع والسعي إلى تحقيق المصالح الشخصية. ويحظر على أعضاء مجلس الإدارة استخدام ممتلكات الإثمار القابضة أو موجوداتها لأغراضهم الشخصية أو الاستئثار بفرص الأعمال لتحقيق منافع شخصية.

وتقوم الإثمار القابضة بعمل تأمين لتعويض أعضاء مجلس الإدارة عن الإهمال أو التقصير أو الإخلال بالواجب أو الثقة، بشرط أن يكون عضو مجلس الإدارة قد تصرف بحسن نية.

وقد تم بيان الواجبات المشار إليها أعلاه بالتفصيل في سياسة الحوكمة المؤسسية وميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي التي اعتمدها مجلس الإدارة.

نظام انتخاب الأعضاء وتقييم مجلس الإدارة

لكل مساهم يمتلك نسبة 10 في المائة أو أكثر (مقربة للأعلى لأقرب عدد صحيح) من الأسهم المكتتية لرأس مال الإثمار القابضة الحق في تعيين ممثل له في مجلس الإدارة، على أن يكون هناك ممثل واحد لكل 10 في المائة من الأسهم المملوكة. ومع ذلك، إذا مارس المساهم هذا الحق، فسوف يسقط حقه في التصويت في انتخابات مجلس الإدارة أثناء اجتماعات الجمعية العمومية عن النسبة التي عين عضواً في مجلس الإدارة كممثل عنها.

وبناءً على ما سبق، على المساهمين انتخاب أعضاء مجلس الإدارة عن طريق الاقتراع السري التراكمي في اجتماع الجمعية العمومية السنوي، وهذا يعني أن كل مساهم لديه صوت واحد عن كل سهم مملوك له. ويحق للمساهم استخدام أسهمه للتصويت لعضو واحد، أو تقسيمها للتصويت لعدة أعضاء مجلس إدارة.

وتخضع جميع تعيينات مجلس الإدارة إلى عقد التأسيس والنظام الأساسي للإثمار القابضة، وسياسة الحوكمة المؤسسية، والقوانين والقواعد والأنظمة والسياسات والمواثيق السارية والمعدلة من وقت لآخر.

وتراجع لجنة المكافآت والتعيينات تشكيل وأداء مجلس الإدارة سنوياً. إن واجبات لجنة المكافآت والتعيينات فيما يتعلق بتشكيل مجلس الإدارة وأدائه تشمل، من بين أمور أخرى، تقييم المهارات المطلوبة لمجلس الإدارة بما يعينه على الاضطلاع بمسؤولياته بكفاءة وتحقيق أهدافه، وكذلك تطوير وتنفيذ خطة لتحديد وتقييم وتعزيز كفاءة مجلس الإدارة.

إن إجراءات إنهاء العضوية في مجلس الإدارة منصوص عليها في النظام الأساسي لشركة الإثمار القابضة وفي حالة وجود مركز شاغر أو انتهاء عقد أو استقالت عضو في مجلس الإدارة، يتعين على لجنة المكافآت والترشيحات أن تقدم توصيات إلى مجلس الإدارة لتعيين عضو آخر على أن تكون هذه التوصية خاضعة للمتطلبات القانونية والتنظيمية.

هذا، ويتلقى جميع أعضاء مجلس الإدارة رسالة التعيين، موقعة من قبل رئيس مجلس الإدارة، وتتضمن معلومات حول التعيين والمسؤوليات.

كما يحصل أعضاء مجلس الإدارة على نسخة من ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي للإثمار القابضة.

ويخضع مجلس الإدارة واللجان التابعة له وأعضاؤه بصورة منتظمة لتقييم يتعلق بالفاعلية والكفاءة والمساهمات.

البرنامج التعريفي والتطويري لأعضاء مجلس الإدارة

تقوم الإثمار القابضة بإعداد برنامج تعريفي على مدار يوم كامل لأعضاء مجلس الإدارة الجدد المعينين أو المنتخبين، والذي يبدأ بكلمة ترحيبية من الرئيس التنفيذي. وبعد ذلك يقوم أعضاء من فرق الإدارة التنفيذية للإثمار القابضة وبنك الإثمار بتقديم معلومات مفصلة عن الإثمار القابضة، تغطي التاريخ وهيكل المجموعة والشركات التابعة والاستراتيجية والأداء المالي والهيكل التنظيمي. وتعقب ذلك عروض تقديمية من رؤساء الإدارات المختلفة بشأن الأدوار والوظائف في الإثمار القابضة. كذلك تنظم الإثمار القابضة دورات تدريبية على مدار العام لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لإبقائهم على اطلاع بأخر التطورات بما في ذلك القانونية والتنظيمية والسوقية والتقنية وغيرها في قطاع الاستثمار.

تضارب المصالح لأعضاء مجلس الإدارة

عندما يناقش مجلس الإدارة جدول أعمال يتضمن تضارب في المصالح مع أحد الأعضاء، فإن العضو يصرح بتضارب المصالح معه/ معها ويمتنع عن التصويت أو المشاركة في النقاش. وتنص المادة 189 من قانون الشركات التجارية لسنة 2001 (الصيغة المعدلة) بأن لا يكون لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة في المعاملات والعقود المبرمة من قبل الإثمار القابضة دون إذن من الجمعية العمومية إلا سيتم اعتبار هذه الصفقة أو العقد ملغياً أو باطلاً.

ومن واجب العضو المعني إبلاغ مجلس الإدارة بأية مسألة تتضمن تضارب في المصالح، ثم يتم منعه من المشاركة في النقاش أو التصويت على تلك المسألة. ويجب تسجيل هذا التصريح في محضر الاجتماع. ويجب على رئيس مجلس الإدارة إبلاغ الجمعية العامة عن نتائج هذه العقود في اجتماع الجمعية العمومية السنوي بعد تنفيذ المعاملات، ومثل هذه الإشعارات يجب أن يرفق معها تقارير خاصة من مدقق خارجي فيما يتعلق بطبيعة وتفاصيل هذه المسائل ومدى علاقتها بمصلحة العضو المعني. إن مخالفة هذه المادة يجعل العضو المعني ومجلس الإدارة معاً يتحملون مسؤولية التعويض عن أي ضرر ناتج عن تلك المخالفة. وينعكس هذا البند في النظام الأساسي للإثمار القابضة الذي ينص على أنه يجب أن لا يكون لأعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة في المعاملات والعقود المبرمة من قبل الإثمار القابضة دون إذن من الجمعية العمومية. كما أن أي معاملة أو عقد يتعارض مع ما سبق يعتبر باطلاً وملغياً، إلا إذا تم التأكيد لاحقاً بأغلبية أصوات أعضاء مجلس الإدارة عدم تأثر مصلحة العضو المعني ويكون ذلك خاضعاً لموافقة مصرف البحرين المركزي. وينص عقد التأسيس على أن مخالفة هذه القيود سوف تسمح لحملة الأسهم بالمطالبة بالتعويض من العضو المعني عن الأضرار التي لحقت بالإثمار القابضة أو الأرباح التي حققها العضو المعني.

مكافآت مجلس الإدارة

إن رسوم اجتماع أعضاء مجلس الإدارة لعام 2019 بلغت 354,000 دولار أمريكي (2018: 405,000 دولار أمريكي). أما رسوم عمل هيئة الرقابة الشرعية لعام 2019 فقد بلغت 8,000 دولار أمريكي (2018: 4,000 دولار أمريكي).

استراتيجية المكافآت

لا تسري سياسة المكافآت غير الثابتة على شركات الاستثمار وبالتالي بعد عملية إعادة الهيكلة، لا تخضع شركة الإثمار القابضة ش.م.ب لأي استراتيجية للمكافآت وتم تحويل أرصدة المكافآت كجزء من عملية إعادة الهيكلة إلى بنك الإثمار.

توظيف أقارب الأفراد المعتمدين

تنص سياسة الموارد البشرية على أن أي موظف يعتبر من أقارب الدرجة الأولى لأحد الأفراد المعتمدين الحاليين ينبغي عليه الإفصاح عن هذه القرابة كتابةً لإدارة الموارد البشرية.

لجان مجلس الإدارة

التزاماً بالاشتراطات الرقابية وأفضل الممارسات المرعية، قام مجلس الإدارة بتكوين اللجان الفرعية التالية واعتماد ميثاق تحدد الأمور المتعلقة بتكوين ومسؤوليات وإدارة هذه اللجان.

لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر

يرأس لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر عضو مجلس إدارة مستقل، وتتكون اللجنة من:

- السيدة إلهام إبراهيم حسن، رئيساً
- الدكتورة أماني خالد بورسلي، عضواً
- السيد عبد الإله إبراهيم القاسمي، عضواً
- الشيخ أسامة بحر، عضواً*

* الشيخ أسامة بحر، وهو عضو هيئة الرقابة الشرعية، له حق التصويت في اللجنة على جداول الأعمال المتعلقة بالحوكمة المؤسساتية فقط.

تجتمع لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر أربع مرات كحد أدنى في السنة.

وقد بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضائها 36,000 دولار أمريكي خلال العام 2019 (2018: 45,000 دولار أمريكي).

تعيّن لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر من قبل مجلس الإدارة للمساعدة في مراجعة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية والمالية، ومراجعة سلامة النظم المحاسبية ونظم إعداد التقارير المالية وفعالية هيكل المراقبة الداخلية، ورصد الأنشطة والأداء الوظيفي للتدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين والتنسيق والتكامل في تطبيق إطار سياسة الحوكمة المؤسساتية.

وتقوم اللجنة من بين أمور أخرى، بالمراجعة وبحسب ما هو مناسب الموافقة و/ أو تقديم التوصيات لموافقة مجلس الإدارة، حول النتائج المالية الفصلية والسنوية الموحدة والتطورات حول الالتزام بالمتطلبات التنظيمية المختلفة وتطبيق التقارير التنظيمية المختلفة وتقارير التدقيق الداخلي والخارجي وحالات تنفيذها (بحسب ما هو مناسب) والمعايير المحاسبية والتنظيمية الجديدة وما يترتب عليها.

كما تقوم اللجنة بمساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤوليات الحوكمة، خاصةً (أ) مراقبة ورصد تطبيق إطار قوي في الالتزام من خلال العمل مع الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية و (ب) تقديم تقارير وتوصيات لمجلس الإدارة تستند على النتائج التي توصلت لها خلال ممارستها وظيفتها.

تتضمن الأهداف الأساسية للجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر إعداد التوصيات لمجلس الإدارة بشأن المستوى العام لقبول المخاطر والقدرة على تحملها والسياسات التي تتم بموجبها إدارة المخاطر. وتشمل هذه السياسات مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة، إضافة إلى أية فئات أخرى من المخاطر تواجهها الإثمار عند القيام بالأنشطة.

وإلى ذلك تقترح اللجنة وتراقب الإطار العام لإدارة المخاطر الذي يشمل التطورات في كافة الأنشطة وسياسات التشغيل والرقابة الداخلية وطرق إدارة المخاطر ورفع تقارير المخاطر لمجلس الإدارة.

إن المسائل الرئيسية التي تمت مراجعتها، وبحسب ما هو مناسب الموافقة عليها و/ أو تم تقديم التوصيات بشأنها لموافقة مجلس الإدارة عليها خلال العام، تتضمن ما يلي:

- مراجعة النتائج المالية الموحدة وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة للموافقة عليها.
- المراجعة والموافقة على خطة واستراتيجية التدقيق الداخلي السنوية المقترحة وجميع التقارير الصادرة من قبل إدارة التدقيق الداخلي.
- مراقبة الحوكمة المؤسساتية والالتزام والمتطلبات التنظيمية.
- تحديث وضبط جميع سياسات المخاطر بما يتماشى مع التغيرات في المتطلبات التنظيمية.
- إقامة حدود جديدة للمخاطر لتحسين التحكم في الائتمان والسوق والسيولة وتركيز المخاطر.
- مراجعة تقرير عملية التقييم الداخلية لملاءة رأس المال (ICAAP).

لجنة المكافآت والترشيحات

تعيّن لجنة المكافآت والترشيحات من قبل مجلس الإدارة لعقد لقاءات رسمية للتواصل بين مجلس الإدارة والإدارة في المسائل المتعلقة بالموارد البشرية. وتقوم لجنة المكافآت والترشيحات بالمراجعة، وبحسب ما هو مناسب تقوم بالموافقة و/ أو تقديم التوصيات لموافقة مجلس الإدارة حول:

- المرشحين لانتخابات مجلس الإدارة.
- تعيينات مديري تنفيذيين جدد في الإدارة العليا.
- سياسات المكافآت التي يتبناها البنك وكذلك تقديم التوجيهات فيما يتعلق بزيادة الرواتب والترقيات.

ينبغي أن تجتمع لجنة المكافآت والترشيحات مرتين سنوياً على الأقل.

وقد بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضائها 18,000 دولار أمريكي خلال العام 2019 (2018: 18,000 دولار أمريكي).

تتكوّن لجنة المكافآت والترشيحات من:

- السيد عبد الإله إبراهيم القاسمي، رئيساً

- الشيخ زامل عبد الله الزامل، عضواً
- سعادة تونكو يعقوب خيرا، عضواً

تتمتع اللجنة بالمصادر والصلاحيات اللازمة لواجباتها ومسئولياتها، بما في ذلك سلطة اختيار والاحتفاظ وإنهاء عقد والموافقة على رسوم الشركات الخارجية أو الاستشارية أو البحوث أو التعويضات المستخدمة من أجل:

- تحديد المرشحين
- تقييم تعويضات أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي أو غيره من الأفراد المعتمدين دون الحاجة إلى موافقة مجلس الإدارة أو الإدارة.

وتخضع الأمور الرئيسية للمراجعة والموافقة (بحسب ما هو مناسب) وتقدم التوصيات للموافقة عليها (بحسب ما هو مناسب) لمجلس الإدارة خلال العام ويتضمن ذلك ما يلي:

- تقديم التوصيات بشأن مبلغ وحصة وهيكل المكافآت لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية.
 - تقديم التوصيات بشأن الهيكل التنظيمي وخطة الإحلال للمسؤولين.
- لم تطرأ أي مشكلات مهمة خلال هذه الفترة.

الحضور

حضور اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة / لجان مجلس الإدارة لعام 2019

	مجلس الإدارة		لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر		لجنة المكافآت والترشيحات	
	الانعقاد	الحضور	الانعقاد	الحضور	الانعقاد	الحضور
صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل	5	5	-	-	-	-
تونكو يعقوب خيرا	5	5	-	-	1	1
الشيخ زامل عبد الله الزامل	5	4	1	1	2	2
المحافظ عبد الحميد أبو موسى	5	4	-	-	-	-
محمد عبد الرحمن بوجيري	5	5	-	-	-	-
عبد الإله إبراهيم القاسمي	5	5	4	4	2	2
الدكتورة أماني خالد بورسلي	5	5	4	4	-	-
عبد الشكور حسين تهلك (استقال في 25 مارس 2019)	2	2	-	-	1	1
الشيخ محمد عبد الله الخريجي	5	5	-	-	-	-
إلهام إبراهيم حسن	5	5	3	3	-	-
عمر عبيد علي	5	5	-	-	-	-
تواريخ الاجتماعات خلال عام 2019						
		4 مارس		4 فبراير		4 مارس
		20 مارس		4 مايو		30 سبتمبر
		24 يونيو		4 أغسطس		
		30 سبتمبر		4 نوفمبر		
		4 ديسمبر				

ملاحظات:

- الشيخ أسامة بحر، عضو هيئة الرقابة الشرعية، هو أيضاً عضو في لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر.

- وفقاً لاشتراطات مصرف البحرين المركزي والنظام الأساسي للإثمار القابضة، يعقد مجلس الإدارة أربعة اجتماعات على الأقل خلال العام، وينبغي على كل عضو أن يحضر نسبة 75 في المائة على الأقل من اجتماعات مجلس الإدارة على مدار السنة المالية.
- جميع الأعضاء استوفوا الحد الأدنى لنسبة الحضور المطلوبة.

هيئة الرقابة الشرعية

تمثل هيئة الرقابة الشرعية هيئة مستقلة من العلماء المتخصصين في الشريعة وفقه المعاملات المالية وفقاً لأحكام الشريعة. وتساهم الهيئة في دعم أنشطة الإثمار القابضة وتطويرها، فضلاً عن مراقبة أعمالها لضمان التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية.

ووفقاً لاشتراطات الترخيص التي يحددها مصرف البحرين المركزي وعقد التأسيس والنظام الأساسي للإثمار القابضة تقوم الجمعية العمومية للمساهمين بتعيين هيئة الرقابة الشرعية بناءً على توصية من مجلس الإدارة من خلال لجنة المكافآت والترشيحات.

وتتمتع هيئة الرقابة الشرعية بالصلاحيات الكاملة اللازمة لتحقيق أهدافها وأداء مسؤولياتها، إذ يُسمح لها بمراجعة جميع السجلات والمعاملات من أي مصادر دون قيود، بما في ذلك إمكانية الاتصال بمجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا والمستشارين المهنيين والقانونيين والموظفين.

إنّ هيئة الرقابة الشرعية تعمل حسب لائحة عمل تحدد لها السياسات والإجراءات ونظم الاجتماعات والمسؤوليات إضافة إلى مؤهلات العضوية. إن هذا النظام قد تم وضعه بالتنسيق مع مجلس الإدارة وهو منشور على الموقع الإلكتروني.

ويحق لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية الحصول على مكافآت تتكون من مبلغ بدل حضور الاجتماعات عن كل اجتماع يشاركون فيه.

تقترح لجنة المكافآت والترشيحات هذه المصاريف ويصادق عليها المساهمون.

وفي الوقت الحالي، لا تقدم الإثمار القابضة أي مكافآت تتعلق بالأداء لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية. وفي حالة وجودها ستكون طبقاً لمذكرة التأسيس والنظام الأساسي وخاضعة لموافقة المساهمين.

وقد تم تضمين نبذة تعريفية عن أعضاء الهيئة في الجزء الخاص بهيئة الرقابة الشرعية.

ويتلقى جميع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية رسالة التعيين، موقعة من قبل رئيس مجلس الإدارة، وتتضمن معلومات حول التعيين والمسؤوليات.

كما يحصل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية على نسخة من ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي للإثمار القابضة.

الاتصال مع الأطراف ذات العلاقة

يُقرّ مجلس الإدارة بأهمية المحافظة على اتصالات منظمة مع الأطراف ذات العلاقة وخاصة مع المستثمرين عن طريق العديد من السبل بغية تعزيز التفاهم والحوار معهم. وتشمل هذه السبل الاجتماعات السنوية للجمعية العمومية والتقارير السنوية والإفصاحات ربع السنوية للتقارير المالية إضافة إلى العديد من الإعلانات التي تصدر خلال العام على الموقع الإلكتروني لبورصة البحرين وسوق دبي المالي وبورصة الكويت وكذلك على الموقع الإلكتروني للشركة حيث يستطيع أصحاب المصلحة الاطلاع على أداء وعمليات الإثمار القابضة.

ويحافظ رئيس مجلس الإدارة (أو أي عضو آخر يفوضه الرئيس) على اتصال شخصي مستمر مع كبار المساهمين للتعرف على وجهات نظرهم. ويقوم رئيس مجلس الإدارة بمناقشة وجهات نظر كبار المساهمين مع أعضاء مجلس الإدارة.

حوص أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا

يتم الإفصاح عن حوص أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في قسم أسهم الإثمار القابضة في تقرير مجلس الإدارة وتحت قسم «معلومات عن السهم» على التوالي.

معلومات عن السهم

يتم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتوزيع ملكية الأسهم إلى جانب الإحصاءات الرئيسية بشأن أداء سهم الإثمار القابضة في بورصة البحرين وسوق دبي المالي وبورصة الكويت في القسم المعنون «معلومات عن السهم» من التقرير السنوي.

حقوق المساهمين

تتمتع جميع الأسهم بالحقوق نفسها. وإقراراً بما للمساهمين من أهمية، تحرص سياسة الإثمار القابضة على معاملة المساهمين بإنصاف وعلى قدم المساواة تماثياً مع قوانين الهيئات الرقابية. وتشمل الحقوق القانونية الأساسية للمساهمين حق المشاركة في اجتماعات المساهمين، وحق تفويض أشخاص آخرين بصفتهم وكلاء لحضور الاجتماعات والتصويت بالنيابة عنهم، وحق المشاركة في انتخاب أي عضو في مجلس الإدارة أو عزله. كما تشمل حقوق المساهمين أيضاً التصويت على تعيين المدققين الخارجيين، والتصويت على الأعمال الأخرى للإثمار مثل زيادة رأس المال أو خفضه، والحق في استلام دفعات أرباح الأسهم، إضافة إلى الحق في إبداء الرأي والاستفسار خلال اجتماعات المساهمين.

حقوق الأقلية من المساهمين

تتم هيكلة مجلس الإدارة ليضم أعضاء مستقلين ذوي مسؤوليات إضافية تتمثل في حماية حقوق الأقلية من المساهمين. ويتم ذلك أيضاً وفقاً للتوجيهات التنظيمية.

وتتفقد الإثمار بالإرشادات التالية باعتبارها تدابير إضافية لحماية حقوق الأقلية من المساهمين:

- إلزامية موافقة المساهمين على المعاملات الرئيسية كالتغير في رأس المال أو نقل الأعمال (وفقاً للحدود التي يحددها مصرف البحرين المركزي).
- إلزامية الإفصاح عن المعاملات من قبل كبار المساهمين.
- حقوق الأولوية لإصدار أسهم جديدة.
- فرض قيود على المعاملات التجارية مع الإدارة، والأطراف التي تسيطر على الإثمار والأطراف ذات العلاقة وفقاً لقواعد مصرف البحرين المركزي.
- ممارسة حق انتخاب الأعضاء المستقلين.
- فرض عقوبات على تداول الأسهم من قبل المطلعين.
- المخصصات المطلوبة لعمليات الاستيلاء والاندماجات والاستحواذات.

الخدمات التي يقدمها المدقق الخارجي

رسوم التدقيق ورسوم الخدمات غير المتعلقة بالتدقيق المقدمة من قبل المدققين الخارجيين ستكون متوفرة للمساهمين عند الطلب. وستتاح هذه التفاصيل لمساهمي الإثمار حسب طلبهم المحدد بشرط ألا تؤثر هذه الإفصاحات سلباً على مصلحة الإثمار وقدرتها على المنافسة في السوق.

ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي

يسري ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي في الإثمار القابضة على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع المسؤولين والموظفين والوكلاء والاستشاريين وغيرهم عند تمثيل الإثمار أو التصرف بالنيابة عنها.

ويجب على أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين والموظفين التصرف بشكل أخلاقي في جميع الأوقات والإقرار بالتزامهم بسياسات الإثمار القابضة. ولا يجوز أن يُمنح أي تنازل عن ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي لأي عضو بمجلس الإدارة أو مسؤول تنفيذي إلا بواسطة مجلس الإدارة.

تقييم أداء مجلس إدارة الشركة و لجانته، و هيئة الرقابة الشرعية:

خلال السنة المالية المنعقدة تم تقييم أداء مجلس إدارة الشركة و لجانته، و هيئة الرقابة الشرعية. و يوضح الجدول التالي ملخص نتائج هذا التقييم:

نتائج تقييم الأداء	مستوى التقييم	تاريخ التقييم	
ملائم	على مستوى اللجنة /المجلس/ والمستوى الفردي للأعضاء	4 ديسمبر 2019	مجلس الإدارة
ملائم	على مستوى اللجنة /المجلس	4 نوفمبر 2019	لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر
ملائم	على مستوى اللجنة /المجلس/ والمستوى الفردي للأعضاء	4 ديسمبر 2019	لجنة المكافآت والترشيحات
تم استيفاء مستويات الحضور المطلوبة، و كانت نتائج الأداء ملائمة	على مستوى اللجنة /المجلس	7 نوفمبر 2019	هيئة الرقابة الشرعية